أعضاء الحكومة المحلية يحضرون الفصل العشائري

الموصليون يعوّلون على النظام القبلي في ظل انعدام الطاقم الأمني

نينوى / نقاش

لا يخفى على احد التدهور الأمني الكبير الذي نخر جسم الدولة العراقية في المرحلة المنصرمة لاسيما في محافظة نينوى التي تضررت بشكل كبير إزاء هذا التدهور. المظهر الخارجي لمعظم سكان مدينة الموصل لا يشير إلى أية علامة على أصولهم العشائرية فالموظفون منهم يحرصون على ارتداء بدلات رسمية وربطات عنق حريرية وكذلك يفعل معظم مسؤولو الحكومة. لكن سطوة العشائر على الحياة السياسية بالتزامن مع انهيار مؤسسات الدولة، دفع أهالي المدينة العريقة إلى التنقيب في أشجار نسبهم كي يضاف اسم العشيرة كلاحقة إلى أسمائهم. هكذا سادت ألقاب مثل الجبوري والطائي والشمّري إلى جوار ربطات العنق. لم تلجأ عائلة حامد السيد نجم المصلاوية الحضرية إلى المحاكم والقضاء العراقي لانتزاع حقها إثر حادثة الدهس التي أودت بحياة احد أبنائها، بل كان العرف العشائري الفيصل في ذلك.

موقع لتدريب الجيش العراقي قرب الموصل.... أ.ف.ب

رئيس مجلس محافظة نينوى جبر العبد ربه حضر الجلسة التي جمعت طرفي القضية للاحتكام إلى "القانون العشائري"، لكنه لم يأتِ بصفته الرسمية، وإنما كونه من شيوخ قبيلة الجبور، التي ينتسب إليها الشخص المتسبب بالحادثة. أغلب العوائل الموصلية بدأت تعود إلى أصولها العشائرية لأن القانون لم يعد يحمي أفرادها، فأصبحت هناك حاجة فعلية للاحتماء بقوة القبيلة في ظل غياب قانون الدولة المدنية وضعف أدوات تنفيذه، وفقا لقول نصار النعيمي قريب عائلة سيد نجم.

ويضيف، أن الحكم العشائري في هذه القضية "فرض على غريمنا، دفع ديّة قدرها ٢٥ مليون دينار عراقي، لكننا أعدناها لعائلته في الجلسة نفسها، تعبيرا عن حسن النية". ولم يتطلب البت في هذه القضية عشائريا سوى أيام معدودات، "بينما يستغرق حسمها أشهرا في المحاكم العراقية. الشيخ برزان البدراني يرى أن "القانون العشائري" أصبح ضامنا أكثر من قانون الدولة العراقية، بسبب عرقلة تطبيقه، لاعتبارات كثيرة، أبرزها متعلقة بالوضع الأمني.

ويسند رأيه هذا بأمثلة من الواقع، حيث أنه يحكم باستمرار في نزاعات أطرافها موصليون متحضرون، ارتضوا بالعرف العشائري حكما، يقول هو. "دور العشيرة الفاعل في السلطة المحلية والأجهزة الأمنية، لم يكن عرضيا، لان انهيار مؤسسات الدولة العراقية بعد نيسان أبريل ٢٠٠٣ والفوضى التي سادت وقتذاك، دفعت العشائر إلى ملئ الفراغ الأمني والسياسي"، الكلام للدكتور احمد فكاك رئيس قسم السياسة العامة في كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل. هذا الدور تعزز عندما صار الشيوخ والوجهاء، مسؤولون شرعيون عن حماية مؤسسات الدولة الحيوية، بعقود رسمية مع السلطة، خاصة محطات توليد الكهرباء وأنابيب النفط وسكك القطارات وغيرها.

ويتابع فكاك وهو متخصص في التاريخ، موضحا مراحل تعاظم دور العشيرة السياسي، قائلا: "إن إتباع الممارسات الديمقراطية في العملية السياسية، مكّن العشائر من زج أبنائها في مراكز الحكم المتقدمة فيما بعد، بفعل قوتها الانتخابية، مقابل الانسحاب شبه تام للتكنوقراط". ويتضح ذلك في الدورة الأولى لمجلس محافظة نينوى، المعينة بداية ٢٠٠٥، حيث ضمت ستة شيوخ عشائر رئيسيين. أما الدورة الحالية ففيها ١٥ عضوا فازوا بأصوات عشائرهم، من أصل ٢٥، لان ١٢ عضوا من قائمة نينوى المتآخية (كردية)، منسحبون. "انك تعتاد على سماع كلمة (شيخ) في المحادثات التي تدور بين أعضاء مجلس المحافظة، إذ أن الرئيس ونائبه وخمسة أعضاء آخرين، هم شيوخ عشائر معروفة، عربية وغير عربية"، يقول لمراسل "نقاش".

في حين أن رئيس اكبر كتلة في مجلس المحافظة وشقيق النائب الأول للمحافظ، هو رئيس قبيلة شمر الشيخ عبدالله العجيل الياور، وأحد أكثر الشخصيات العشائرية نفوذا في العراق. ويعتقد الحمدون، أن نصف نواب القائمة العراقية عن نينوى (مجموعهم ٢٠) فازوا بأصوات عشائرهم، وستة من النصف المتبقي هنّ نساء، فزن عبر الكوتا، اي بأقل الأصوات. الملفت للنظر أن جميع من تحدث عنهم حمدون مع "نقاش"، يستخدمون اللقب العشائري في أسمائهم.

تفسير ذلك ربما نجده لدى أحد موظفي مفوضية الانتخابات في الموصل، حين ذكر أن نسبة كبيرة من الناخبين في الانتخابات البرلمانية السابقة سألوا عن مرشحين ينتمون لعشيرتهم ذاتها، كي يصوّتوا لهم.

ويبدو ان فوز نصف نواب قائمة رئيس البرلمان أسامة النجيفي، بالقوة العددية للعشائر، شجعه لقبول فكرة أن يكون رئيسا لمجلس شيوخ عشيرة بني خالد المنتشرة في عموم البلاد، والتي يرجع نسب عائلته إليها، وهو ما تحقق فعلا في ٢٢ تموز (يوليو) الماضي. كل ذلك يجعلنا نلتفت إلى العقود الأربعة الماضية، التي شهدت موجات هجرة مستمرة من الريف إلى المدينة، سببها الجفاف وتردي الإنتاج الزراعي وقلة دعم الدولة للفلاح، مقابل أن المدينة تبقى جاذبة، لتوفر الخدمات الحياتية.

الخشية من تأثير أبناء العشائر الوافدين إلى المدينة، في قيم وعادات المجتمع الموصلي الذي اشتهر بمدنيته، جراء تزايد أعدادهم باستمرار، وتجمعهم في مناطق معينة خاصة الأطراف، واضحة لدى جزء كبير من الموصليين. حول ذلك، يعلق أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة الموصل علي المعماري، قائلا: "دائما هناك صراع بين القيم الأصلية والقيم الدخيلة، وهذا ما يحدث الآن في المجتمع الموصلي، حيث يدور صراع خفي مصدره خشية الموصليين الأصليين من سيادة عادات وتقاليد يجيء بها أهالي القرى الوافدين".

ويستشهد بالتمسك الكبير باللهجة المصلاوية الحضرية واعتبارها هوية أبناء المدينة، تميزهم عن "الدخلاء"، إلى جانب توجه جدي لإحياء دور البيوتات الموصلية المعروفة، والاعتزاز بالانتساب إليها. "فهناك تضاد في منظومات القيم، وطراز العيش، والتنظيم الاجتماعي، وأنماط التدين" حسب اعتقاده. المسألة الأخرى التي تبرز دور القبيلة في نينوى، السيطرة شبه التامة لأبناء العشائر على قوات الشرطة والجيش المنتشرة في الموصل، ومردّ ذلك عزوف أهل المدينة عن الانخراط في صفوف الأجهزة الأمنية. حتى أن بعض الشباب سجلوا على "الفيس بوك" شكوى على صفحة محافظ نينوى أثيل النجيفي، ضد سوء معاملة الجيش والشرطة للمدنيين، وكان رده: "العلة في ذلك أن نسبة تمثيل أبناء (مدينة) الموصل في الأجهزة الأمنية، لا تذكر".

هذا القول يتناسب مع ما كشفه مصدر أمني مطلع لـ "نقاش" بأن أفراد قبيلة الجبور، الأكبر في العراق، يشكلون وحدهم ما يزيد على ٧٠٪ من عناصر الشرطة المحلية في نينوى، وما تبقى يتوزع على عشائر أخرى. المعطيات الموجودة على الأرض في مدينة الموصل، يبدو أنها تدعم ما يذهب إليه القانون القديم القائل: كلما قويت الدولة ضعفت القوى المحلية بما فيها القبيلة، والعكس صحيح.

الكردستاني يشدد على الأخذ بمصلحة الشعب

التحالف الوطني: تكرار قانون العفو تشجيع للإرهاب

نائبة عن العراقية: أحد أسس المصالحة الوطنية .. ولإنصاف ابرياء في السجون

بغداد / احمد الموسوي

انتقد التحالف الوطني، الأطراف التي تدعي أن العفو العام ملف أساسي في الاتفاقيات السياسية، محذرا من اعتماده كعرف يستخدم في كل دورة برلمانية، لكن ائتلاف العراقية نفى هذا الأمر، مشددا على ضرورة تطبيق المصالحة الوطنية بحذافيرها والتي تشير إلى أن احد أساسياتها إطلاق سراح من لم يثبت تورطهم بالدم العراقي.

من ناحيته، اعتبر تحالف الكتل الكردستانية أن العفو العام وأي مشروع آخر يجب أن تؤخذ فيه مصلحة الشعب العراقي كونها فوق كل اعتبار، فيما أكدت كتلة شهيد المحراب على أن بعض القضايا في مجلس النواب تدرج بما يتناسب مع مصلحة الكتل السياسية دون الاهتمام بمصالح الشعب، فقد انتقدت النائبة عن التحالف الوطني رحاب العبودي إصدار قانون العفو العام في كل دورة انتخابية جديدة" داعية إلى أن "أقرار هذا القانون ينبغي أن يكون ضمن فترات زمنية مدروسة وليس كل أربع سنوات".

وقالت العبودي إن "إصدار قانونا للعفو العام في كل دورة انتخابية جديدة يعد أمراً غير جائز اذ انه يعطي للإرهابيين رسالة اطمئنان ويشجعهم على تكرار عملياتهم الإرهابية".

وأضافت النائبة عن التحالف الوطني أن "العفو العام هو عرف دولي شائع تقره الدول في مناسباتها الوطنية ولكن يجب أن يقر هذا القانون في العراق ضمن فترات زمنية مدروسة لا أن يكرر تشريعه كل أربع سنوات".

وأشارت العبودي إلى أن "هذا القانون ولد مخاوف لدى بعض النواب نتيجة قانون العفو العام المقر في الدورة التشريعية الماضية والذي شمل عدد من المتورطين بالقضايا الإرهابية وجرائم الفساد المالي والإداري"، لافتة إلى أن "الدستور العراقي لا يبيح شمول المتورطين بالقضايا الإرهابية بأي قانون للعفو".

وفي سياق متصل، قالت النائبة عن ائتلاف العراقية ندى الجبوري "إن العفو العام ليس مسالة ثانوية، بل يمثل احد الأسس التي تبنى عليها المصالحة الوطنية"، مناشدة الحكومة العراقية بتطبيقه وعدم التأخر فيه نظرا لوجود العديد من الأبرياء داخل السجون من دون محاكمات.

ونفت الجبوري أن يكون العفو العام عرفا يمكن أن يطبق في كل دورة برلمانية وتقول "انه مرحلة انتقالية الغرض منه إيصال رسائل اطمئنان إلى الأطراف الأخرى بأنهم مشاركون في العملية السياسية".

من ناحية أخرى اعتبر النائب عن تحالف الكتل الكردستانية محما خليل أن الأهم في قانون العفو العام المقر على دورتين ليس في تحوله إلى سنة أو عرف في مجلس النواب، أنما هي أن يكون هناك المزيد من الحرص على دماء الشعب العراقي.

وفي اتصال أجرته المدى يوم أمس قال خليل "ليس التخوف هو من تحول العفو العام إلى عرف في مجلس النواب، إنما يجب ان نحترم ارادة الشعب العراقي وان نكون في الوقت نفسه حريصين عليه".

وعن القوانين المدرجة في جدول أعمال مجلس النواب أجاب النائب عن تحالف الكتل الكردستانية "الدستور في المادة الخامسة يقول إن الشعب العراقي هو مصدر السلطات، واحترام المواطنين ومصالحهم فوق كل اعتبار، إلا أن هناك مزاحمات سياسية تعرض فوق مصلحة العب والوطن".

من جهته أكد النائب عن كتلة شهيد المحراب علي شبر أن شكل قانون العفو العام غير صحيح، وفي اتصال أجرته المدى يوم أمس قال شبر إن "شكل القانون غير صحيح، حيث كان من الأجدر أن تقوم الحكومة بمرحمة للمخطئين عن غير عمد، لا أن يتم إصدار كقانون عفو عام يشمل الجميع"، وتابع النائب عن كتلة شهيد المحراب "العفو العام عن مجرمين وإرهابيين يمثل تجن على العراق، لان هناك ناسا مجنى عليهم وجناة، ومن غير الممكن أن تتم مكافئة الجناة عن عمد بإطلاق سراحهم".

وأعرب شبر عن اعتقاده أن وبالرغم من تشريع العفو العام في دورتين متتاليتين إلا انه لن يتحول إلى عرف برلماني في كل دورة انتخابية.

وعن انشغال البرلمان في العفو العام وفي قضايا أخرى لا تمت بصلة إلى هموم المواطنين أجاب شبر أن "بعض القضايا التي تتم مناقشتها في البرلمان تدرج بحسب مصالح الكتل السياسية من دون أن تأخذ مصلحة الشعب بعين الاعتبار، والعفو العام وضع على هذا الأساس".

يذكر أن مجلس النواب صوت يوم الأحد الماضي على قانون العفو العام بشكل مبدئي بعد أن تخللت عملية التصويت مشادة كلامية بين ائتلاف دولة القانون وكتلة الأحرار، إذ أشار النائب عن دولة القانون سامي العسكري إلى أن هذا القانون هو الثاني الذي يصدره مجلس النواب ، لافتا إلى أن القانون الحالي لا يختلف عن الأول بشيء والذي أطلق بموجبه سراح المفسدين والمجرمين وقادة والسارقين. من جهته نفى النائب عن كتلة الأحرار بهاء الأعرجي شمول المفسدين والقتلة بالعفو، مؤكدا الحرص على عدم تشريع القانون في حال إطلاقه سراح أي من المفسدين والقتلة.

دولة القانون: لا منصب تنفيذياً لعلاوي

زعيم العراقية يأمل تشكيل مجلس السياسات لحفظ ماء الوجه

في تشرين الثاني ٢٠١٠ توصلت الأطراف السياسية العراقية المتنافرة إلى اتفاق أولي لتشكيل حكومة جديدة بعد ثمانية أشهر من الانتخابات. كان الاتفاق مبنيا على مشاركة السلطة و كل كتلة تأخذ حصة من الكعكة. وكجزء من الاتفاق، يعود نوري المالكي إلى رئاسة الوزراء بينما يصبح منافسه إياد علاوي رئيسا لمجلس جديد يدعى المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية. نتيجة لذلك، بقي المالكي في منصبه، بينما ظل علاوي ينتظر تشكيل المجلس الجديد الذي لم يحصل لأن ائتلاف دولة القانون ظل يضع العراقيل أمامه الواحد بعد الآخر. في آب ٢٠١١ اتفقت الأطراف العراقية على صفقة جديدة لمحاولة حل هذه النزاعات و هي مقترح لتشكيل المجلس الوطني. و لازال مجهولا ما إذا كان ائتلاف دولة القانون سيفي بوعده، و هل سيمنح المجلس صلاحيات فعلية.

عن: أفكار عن العراق

في آذار ٢٠١٠ جرت الانتخابات البرلمانية في العراق، و فازت القائمة العراقية بواحد وتسعين مقعدا مقابل تسعة و ثمانين لائتلاف دولة القانون. واستمر التفاوض بشأن من الذي له الحق بتشكيل الحكومة حتى تشرين الثاني عندما تمكن رئيس إقليم كردستان السيد مسعود بارزاني من جعل الأطراف تتفق على مشاركة السلطة. كان مقترح مجلس السياسات مقترحا أميركيا لغرض جمع المالكي وعلاوي للعمل معا، ولإنقاذ ماء وجه علاوي الذي فاز بالانتخابات لكنه لم يتول منصب رئيس الوزراء. كان المقرر أن يتعامل المجلس الوطني مع القرارات الاقتصادية و السياسية و العسكرية و يضم عشرين عضوا بضمنهم كل القادة العراقيين وممثلين عن الأطراف الرئيسية. أما صلاحياته فكانت موضع نزاع، حيث طالبت القائمة العراقية أن يكون للمجلس دور تنفيذي، و أن يلغي السياسات، وله حق الاعتراض على المالكي. بينما قال ائتلاف دولة القانون بأن ذلك سيجعله حكومة ثانية وبأنه بحاجة إلى تعديل دستوري يمنحه هذه الصلاحيات. كما طالب الائتلاف أن يكون دوره استشاريا بدون سلطات فعلية. أراد علاوي أن يكون المجلس جزءا مهما من الحكومة الجديدة، بينما لم يرغب المالكي بمنحه أي شيء. رغم هذه الخلافات، كانت القائمة العراقية تأمل تشكيل المجلس بأسرع ما يمكن إلا أن ائتلاف دولة القانون كانت له خطط أخرى. قالت العراقية إن المجلس يتشكل في بداية كانون الأول و هددت بعدم ترشيح أي شخص لأية وزارة لحين انجاز تشكيل المجلس أو أنها تنسحب من العملية السياسية. رفعت القائمة العراقية مسودة المجلس الوطني إلى البرلمان في ٩ كانون الأول، إلا أن التحالف الوطني رفضها. و استمر الأمر بهذا الشكل حتى أعلن علاوي في ٣ آذار بأنه لم يعد يريد رئاسة المجلس متهما المالكي بإخلاف وعوده في مشاركة السلطة. في الشهر التالي ادعى أعضاء في القائمة العراقية بان علاوي قد غيّر فكره و أن القائمة لن تتخلى عن تشكيل المجلس. أخيرا و في ٣ آب عقد الرئيس جلال طالباني اجتماعا في بيته في بغداد مع القوائم الرئيسية و فكك المشكلة. وافق المالكي على الاتفاقية الأصلية لمشاركة السلطة وعلى تشكيل المجلس الوطني، كما أن علاوي كسب دعم التحالف الكردستاني إلى جانبه ليكون رئيسا للمجلس. بدأ أعضاء دولة القانون باعتراضاتهم القديمة مرة أخرى حيث طلبوا أن يكون المجلس استشاريا وعدم منحه صلاحيات تنفيذية، و ذكر رئيس الوزراء نفسه بان تشكيل المجلس سيكون مضيعة للأموال وبأنه لن يحل أية مشكلة وانه تشكل لتهدئة القائمة العراقية.

وكما في السابق فان الكرة في ملعب المالكي. فإذا تمكن ائتلاف دولة القانون من إبقاء الصدريين والمجلس الأعلى معه فيمكن أن يمنع تمرير قانون المجلس، وليس هناك ما يدل على أن المالكي سيوافق على منح المجلس سلطات حقيقية تتحدى سلطاته. لذا فان الائتلاف سيسعى إلى تجريد المجلس من صلاحياته. كان علاوي على خطأ عندما وافق على اتفاق مشاركة السلطة في ٢٠١٠ عندما قال إنه يدعم تولي المالكي لرئاسة ثانية.